

زراعة الدخان

(٢)

ويذكر حضرة القراء ما ادرجناه بعدد ١٠٥
 تاريخ ٢١ جمادى سنة ١٢٠٧ من الكلام على زراعة
 الدخان والان قد اقتضت فرصة المناقشة في
 المصالح التونسية بالجمعية الشورية ان نعود
 الى خصوص عباب هذه المسألة التي اعترف باهميتها
 العامة والدان واصبحت ايجابية في كل احوال
 ولذلك نقول ان الدخان والتدخين على اختلاف
 الاقوال في مضارها لا زال بمنزلة القويوت من
 الضروريات البشرية لدى من تعلق به حسب
 التدخين او الشفاقة ولذلك لم نال الحكومات
 المنوط بعبثها هذا الفرع الزراعي جهدا ولا
 تزال تعمل الفكر لتخسين حال زراعة هذه العنبة
 وتسهيل طرق الاستحصا لعلها مع المحافظة
 على الهيئة الاقتصادية الكفلة بحفظ التوازن في
 الميزانية الدولية ولذلك كانت الحكومات
 الفرنسية ارسلت من طرفها السيوكلرون من
 مهندسي المعامل الصناعية الفرنسية الذي
 رأى تربة هذا القطر الافريقي مع كونها لاتصلح
 لزراعة الدخان فلربما عادت هذه الزراعة بالمضارة
 على من غاص فيها واقبل عليها الى غير ذلك ما
 ادجمه في تقرير طويل الذيل من المختصات التي
 الى الان لم تتطرق للاذعان واعتصده في هذا
 الراي المسيو باردو في تقرير حرة في ٧ دجنبر
 عام ١٨٨٩ فانه افراطي في التنديد بزراعة الدخان
 وما فائني به من الغرور ونحن وان لم نكن من
 فرسان ميدان هذه المباحث العلمية فقامنا بهذا
 القطر وانفطارنا على معرفته طبقات ارضه وما
 وويثا عن ذوي التجارب العديدة من الاكابر

المفيدة جرانا على نقنبد ما قيل في جانب زراعة
 الدخان بهذا القطر الذي قل ان لا يتجفع فيه
 نوع من الزراعات الثابتة في امثاله في الجودة
 والاعتدال وذلك من اوجه عديدة اولها ان الترخيص
 في زراعة الدخان مما يساعد على توسيع نطاق
 الزراعة والاستثمار عموما ولا شك ان هذه الغاية
 مما اتجهت اليها عناية ارباب المحل والعقد
 واستوجب كل اهتمامهم ثانيا ان في تلك الزراعة
 فوائد اقتصادية عموما لا تخجلها تخفى على من
 له ادنى الملم بمبادئ الثروة والتكسب فحدث
 عن الاراضي الموات او الشاغرة التي تحصر وتخص
 لزراعة الدخان عند الحاجة وتقابل ذلك من
 المزارعين فوريق ربما كان لهم بهذه الزراعة اعتناء
 خاص او احتياج لازب ربما اداهم الى ارتكاب ما
 يخل بالمروعة او النظام ان لم يغور زراعته ويقبل
 على اشغال اخرى يسد بهجسوها اوده يعجز عائلته
 ففي تشغيل لقف القوم اشغال لهم عن تعطى اسباب
 الشفاقة والخوص في اذنية المكارة ، وثالثا ان في
 منع زراعة الدخان فائدة بالملكة وازوم جليله
 من خارجها كالملكة اليونانية وغيرها من البلاد
 وفي ذلك اخراج وسحب لشدة السكان وثورة
 المملكة الى اذاني اجنية مما فيه مضايقة على عموم
 السكان والمعامل التجارية ، ورابعا ان العادة
 طبيعة ثانية فمن اعتاد على شرب الدخان
 التونسي لا يعذب له ان يشرب غيره وان كان
 من احسنها صنفا ، وخامسا ان ما عليه سكان
 الجزائر من حرية الزراعة والاطلاق اليد في هذه
 الزراعة وما نتج عنها من الفوائد الخزينة
 الحكومة وسواد لامة جعل لها شانا يذكر في
 سائر مجامع للاقتصاد العاملة على تعطى اسباب
 العمران لبلوغ المراد وذلك لان الفرق لا يذكر
 بين تربية القطرين وجودتها وليس هناك من
 عارض في خصوبة التربة التونسية او رماها بكساد

الا المهندسان المنوة عنهما سابقا ولكن عدم الجلاءهما
 على مرغوبات لاهالي وما يوافق الصالح العام في
 هذا القطر جعل انظارهما متحصصة الى التطبيقات
 الاقتصادية وذلك نصف المطلوب من النظري
 مقصديات مصالحة وتسددها بما يوافق الجمهور
 ولذلك املنا من الحكومة ان لا تعمل برأي الغاء
 زراعة الدخان وتعرض فيها على شروط تحفظ
 حق الخزينة وتكفل حقوق المزارعين حتى
 يحصل الغرض المقصود من تنشيط الهمم على انواع
 الزراعة وبدون تخصيص وهال دون التماس هذا
 الغرض ما حصل من الاعتبارات الدولية فالغيت
 زراعة الدخان وبات القوم يترددون بين اصنافه
 الجارية من غالب بلدان المعمور يتدرون على
 قراض من القلق لا مستمع لهم من ولاية لامور
 وطالما نددت لالاس برزاعة اصناف الدخان
 المباح فقيل باده بدد ان ادارة الدخان بصدد
 التنظيم واستهلاك ما في مخازنها من الاصناف
 وبذلك لا بد للجمهور من تحمل ذلك لالكلف
 ثم نظمت الادارة وجرى عملها على خلاف ما
 يوافق المشايخ العمومية فاستمر السكان على
 استعمال اصناف من الدخان تختلف في الجودة
 والرداءة مجارة من لافطار لاجنية باقما زيدة
 لكن الصنف لاكثر استعمالا لا زال على ما هو
 مشكى منه من الرداءة وبهذه الحالة لا شك ان
 تجارة الدخان اصبحت رابحة واصنافها زافقة
 بفقد احسنها في امكان بيهه وان كان بعض
 السكان صجروا طاة هذه الحالة كف من استعمال
 الدخان بالمرء بعد العشرين والثلاثين عاما ومن افراد
 لنا بهم المعرفة وربما رمانا بعضهم بالاعتساف في
 تعاملنا من هذا القبيل غير ان ما قدمه المسيو
 فري رئيس شركة الزراعة اخيرا لانظار الجمعية
 الشورية من المحصرات اقلم لنا شاهدة على صحة
 ما راينا في زراعة الدخان وازوم الترخيص فيها

مراعاة لمصلحة لاهالي والبلاد فان حضرة المقرر تعجب
 على لسان اللجنة التي حرر عنها التقرير المنوة عنه
 من قلة زراعة الدخان بالملكة واخذ يسال هل
 القطر التونسي مما تحسن فيه تلك الزراعة فكان
 الذي ثبت عده بالاستقراء انه موافق لها وان
 ورق الدخان المتصل من الاراضي التونسية فائق
 غيره في سرعة لاحتراق والجودة والكمية وانه من
 عهد انتصاب ادارة لاختصاصات اسم يتلذذ
 المستعملون بمنله لكن ما نالته لادارة المشار اليها
 من لامتيازات حال دون اطراد تلك الزراعة
 فتعجب كل وارء لهذا القطر من الديار الفرنسية
 من فقد زراعة الدخان بالولاية التونسية والحال
 انها زراعت رابحة وتجارة رابحة بالعمالة
 الجزائرية ومن حيثية اخرى فمن كانت لديم
 ارض شافرة من الفلاحين يهيمه ان يكثر
 باستقبالها وما لها خصوصا اذا كثر سوادهم فان
 زراعة الحبوب غير كافية لانتفاع بجميع ما هو
 صالح للزراعة من الفدادين التونسية كما انها لا
 تكفي لتشغيل جميع المزارعين الذين شعروا عن
 ساء الجد لتوسيع نطاق مزارعهم ولما كانت انواع
 الزراعة بهذا القطر قليلة لاعداد محصورة في
 حبوب او غلال معلومة وكانت النباتات النسيجية
 والصناعية على اختلافها مقنودة منه فمن البلية
 ان تلقى زراعة الدخان لما انها سهلة متيسرة
 موقفة لطينة الارض فيها ايراد مهم اصندوق
 الدولة ولان ناموس الدرة لا يسمح بان تنزود
 من دخان لافاق لاجنية خصوصا لاهالي الجزائر
 مما يستلزم في الشراب لسا في الامكان من اخذ
 غالب ما يلزم من الدخان من محاصيل القطر
 وابقاء ما ينق في اشتراعه من البالغ بامكانها كل
 ذلك على ما يحفظ حقوق الحاكم والمحكوم من
 التراتيب الدولية وما للاحظه جناب مدير المال
 في هذا الغرض من ان الترخيص في زراعة الدخان

ربما أدى الى الاخلال باستقامة سير إدارة
الاختصاصات التي تحت على حالتها الواحدة
فتابع مهمة وانما يصعب ضبط المداخلات التي
وبما نشأت عن ذلك الترخيص فلا يتجلى من
الاراء التي تقوم جهة على منع الزيادة المتوعدة
لما ان الكثرة قد لا تقطع ونفس فعالها لا تقطع
بإدخال الدخان من خارج المملكة ولومع استقامة
مصلحة الدخان على ترويضها الحالي ولا غرو ان
كانت النتائج الحالية التي نجمت على الترتيب
الحالي من اربع الدخان الغير المحذوف من الدخان
المعتاد مع استعارة بالعمان جديدة ففي هذه الحالة
تكون الارباح كما تفرق بغير محاصيل زراعة الدخان
وتكونها تكافؤ يسوع به لادارة المال ان تستأجر
يقوله من اربابه بالعمان لا تقبل المزاولة من
الخارج فالقلاع يوشع تعمير الارض بوضع يسير على
إبقاء ارضه موعى للدواب ومنتجها الاشغال
وبالمزاجه فحين لا نزل نندد بالاستمرار على
منع زراعة الدخان لا تكون لنا في ذلك ارباب
لما ان سائر الافكار لاهلية متجهة نحو هذه المصلحة
الزراعية ترضية للفلس وجبا في الزراعة واذالك
فول صرف الهممة الى هذه المصلحة المهمة
حتى تنشط الهمم من عقابها وتنشط النفوس لتسخر
استقبالها

حوادث خارجية

الدولة العثمانية
جاء في بعض الجرائد التركية ان حضرة
سماحتو رشاد نالو الشخ محمد طاهر افندي قد
نقحه والحمد لله من المرض الذي طرأ على
مواجهه الكرم منذ مدة يسيرة فحضر الى المابين
الهياويلي وتفرق بالمثل بين يدي الحضرة
الشاهانية رافعا قروض الشكر ولا امتنان على ما
قاله من التوجهات الملوكانية وفي تلك الليلة
صارت ثلاثة قصة الملوك النبوي الشريف في
التكية الشاذلية وقد قدم سماحتو الافندي
المشار اليه باللغة العربية دعاء بلغا بطول بقاء
سيدنا مولانا امير المؤمنين مولانا بالصر والظفر
فامن الجمع على دعائه ثم وزع على الحاضرين
ما يتوفى على خمسة آلاف قرطس من الخاوي
تبركا وقيدا وقد تمت لهم ايضا الموطبات والمشروبات
وخرج الجميع وهم يتلون آيات الحمد والشكر
بحفظ الحضرة الشاهانية حرسا الله تعالى
صدرت لارادة الشاهانية بارسال ضابطين الى
باريس وضابطين الى لندن المتأخرين في عمل
خمس ذراع وست بواخر حربية مع ما يلزم
لها من المدافع والذخائر زيادة على الدارعة
الفلاذلية الجديدة المشروع في بنائها بتوسعة
لاستاتة تعزيزها للاسطول العثماني وتقوية
للمدافعة البحرية فانطلق لهذه الهممة الملوكانية
لسان كل وطني بالجمعة البناء والسورور

المالية العثمانية

لا زالت جريدة الطان العثمانية تنال نشر
المقالات الطويلة بخصوص تقدم المالية العثمانية

ولا نزال نقل عنها ما به الحاجة نظرا لما في هذه
المسألة من لاهمية الجبائية للدولة العثمانية .
ومضمون المقالة الأخيرة ان مجلس ادارة الدين
العثماني الذي تأسس منذ عشر سنين لمطلب
الربح العالي من ارباب الدين حصل على
نتيجة عظيمة ظهرت اقارها الان في ثقة العموم
بالوراق المالية العثمانية فبينما نرى مالية اسبانيا
واليونان والبرتغال والبرازيل وجمهورية جنيتين
وتونس في عجز وارتيك وحاملي وقاع ديونها عرضة
للاستئثار او للافلاس نرى حاملي الرقاع التركية
في امن تام بسبب حسن ادارة الديون العثمانية
وامر قوة البلاد يوما فاما اما احدث المجلس
المذكور فسيبر ان الدولة في سنة ١٢٦٢ ارتكبت
في مشاكل معضلة عند اختيار البنية في يومه
وجرت قصيرت ارادة السلطنة برفع النصف
من قاتن الدين فبقا والنصف الاخر اوقا
مالية لا ان هذه لارادة لم تجد بهذا العمل لا
مدة وجيزة لان الخزينة اضطرت الى تعطيل الدفع
بلمرة بسبب اعلان الحرب على حكومة الصرب
التي كان الفوز فيها للأتراك قسم مقاومة الحرب
العظيمة ضد الاتحاد المرفق من روسيا والرومانيا
والصرب والبلغار والميل لاسير فقدم الامر على
الدولة واقتضت للسلام بعد مغارة طهر بها للعلم
شهادة الجند العثمانية وانعقد مؤتمر برلين سنة ١٢٦٥
فاعتم في مقاضاته بحالة المالية التركية واقفب
ذلك مشاكل سياسية مع اجل لاسود واليونان
فلم يتيسر للدولة ان تقوم بمصاحبة ارباب
الديون . لكن في سنة ١٢٦٨ أرسل الرب العالي
من تلءام نفسه رقيما الى ارباب الديون وديعهم
لتعيين نواب من طرفهم يباشرون ادارة المداخل
المعطاة ضمانا للقيام بقبض الدين . وسنة ١٢٦٩
تأسس مجلس الادارة المذكور بمقتضى ارادة
سلطنة وكان اذ ذلك مقدار الديون لاسمية يبلغ
الى ١٢٦٩,٦٩,٦٩٠ ليرة عثمانية (١٢٦٩,٦٩,٦٩٠
فرنك) فقسما المجلس الى اربعة اقسام بحسب
السنين التي وقع فيها الاستعارة وانزل مقدارها
الاسمي الى مقدارها الحقيقي (من المعامير ان
الديون الدولية لها مقدار اسمي وهو المرسوم
فانضمه بالرقاع ومقدار حقيقي وهو الذي يدفعه
رب المال والرقعة التي يها مائة فرنك مثلا لم
يدفع عنها رب المال حقيقة الا مبلغا يسيرا بين
الخمسين والستين فرنكا بحسب اهمية الفائض
السنوي) بحيث اطمأن ارباب الديون العثمانية
على رغبس اموالهم التي دفعوها حقيقة وفصلان
ذلك اصناف المجلس مشيرة في اتمته الى راس
المال المذكور في مقابلة خسائر ارباب الدين
الناشئة عن تعطيل دفع الفائض حسبما اشترى اليه
وبذلك صار مبلغ الديون ١٠٦,٤٢٧,٠٠٠ ليرة
عثمانية يقع استهلاكها ودفع فائضها بارساد
لادائن التي صار التصرف فيها منوطا بالمجلس
المذكور الى ان يصنع اصل الدين المذكورة
وتلك المداخل عبارة عن ايراد حصر الدخان
والمال والتأجير وما عسى ان يفضل من المداخل
الكهركية بتغير التعريف عند تنقيح المعاهدات

فرنسا والبلغار

بلغ طيش الوزير اسطانبول وشركاه الى
درجته جعلت البلاد الباغارية في حالة قريبة من
الهدوء فهو مستبد يكره لانتقاد نظامه وغشوم يناف
من لاصداق بالحق وطلب للانصاف والذلك
عد الى مكانه فاقس بصرفيه فطرد من البلاد
الباغارية بسبب الرسائل التي كشف بها الفطاء
عن الظلم الجارية الان بامارة الباغار فشا عن
هذا الاعتداء نفور بين فرنسا والبلغارية
وامر السيوريو وزير الخارجية فصل فرنسا بصوفيه
بقطع العلاقة مع تلك الحكومة الغير القانونية
ومبارحة البلاد وقد اخذت الحرائد الفرنسية في
نشر المقاتلات الطويلة ضد الحكومة المذكورة مشيرة
الى ان البرنس فرديناند دجيل في الامارة وان
اصطانبول ومن معه هربوا للعالم ان الباغار
يحق لهم الان ان يسكبوا الدموع اسفا على
الجزائر فهو يدفع على الوثبة الواحدة خمسة

مسألة الكنيسة
قام السيوريو بار من اعضاء مجلس النواب
خطيبا بمجلس لامة الفرنسي ومددا بالسياسة
التي اتخذها اخيرا نواب الدولة ضد الحكومة
الفرنسية ثم طلب التفرق بين الحكومة
الجمهورية وبين الكنيسة واذ ذلك احض حزب
اليمين يستقون خطابه استخسانا وبكسح حزب
اليسرة ثم قام بعده السيوريو برنس وأشار الى ان
فرنسا جموعات فرنسية مع كون قوانين الحكومة
تتبع وجوده فاجابه السيوريو فلوكن رئيس المجلس
ان الياسا (يسبي) التاسع كان رخص تاسيس
الفرنسية فامر هذا الكلام في حزب اليمين
حتى نسبوا الرئيس للكنيسة والخجور ثم بعد ذلك
فياض ذات الغمراء بالمجلس لاكمر مما كانت
عليه حتى ان بعض اعضاء اشرفوا على الملاحدة
بالكلام وبعدها امسك اوزيو الديانات والعادلة
ان يتم خطابه الذي لم يوافق فيه على التفرق
بين الدولة والكنيسة فارتقى اقرو منبر الخطابة
السيوريو جاسي وطلب بالحكم من الجمهوريين
دحض مساعي الاحزاب الكاثوليكية وحماية
الجمهورية وذلك بالفارق بينهما سرعا ثم انهم
كلام السيوريو دي كسنيك فالتى عبارات شديدة
الوت في الحاضرين ثم ختم خطابه بقوله انهم
لا يجب مراعاة قوانين الجمهورية ولا الخوف
من حكومة يولها كرون الصغير ثم استرجع في
هذه الكلمة اعني الصغير وصرح بانها خرجت من
فيه معرج ع السب واذ ذلك انما على المجلس
واجبت بقرعة المفاوضات الى مساء الغد

ميراثية الجزائر

في الرابع من الشهر الجاري اخذ مجلس نواب
لامة في المفاوضات في ميراثية عمالة الجمارق
وفي وقع الفاء خطابين في المسألة احدهما السيوريو
طومسون والسياسة عن وطن قسطنطينة والثاني
السيوريو بومرور مقرر المسألة ولافادة حضرة القراء من
مضمون ذيلت الخطابين بصرف

وسبعين فرنكا في السنة الواحدة وذلك عيب
ثقل لا يسع الحكومة ان تزيد عليه سبعة
فرنكات على الراس الواحد في كل سنة ولما كان
على المقتررات اذاع دخولا من البحرة درهمين
فرنكا ولا وجه لان يزداد على ذلك ثلاثين فرنكا
حتى تصير الجملة ثمانين فرنكا
وزدد النائب المذكور بخصوص النقص من اموال
الاستعارة قائلا ان ذلك لا يساعد على تعمير النطر
بالسكان الفرنسيين ولو فورة معاليم الركب
والوسق بارزائل كمالية السكك الحديدية طلب
لشراء الحكومة لها وصرح جناب النائب بانه
موافق لبراي اللجنة المختصة في جميع
التنظيمات المتعلقة بالمال الجزائر وحاصلها ان
المقرر طلب في تقريره استشارة لاهلالي في
المصالح المحلية والتعديلات بشأن المعارف والتعديلات
اخلاقهم واطلاعتهم على حقيقة فرنسا اكثر من ذي
قبل وما هي قائمتها به من مأمورية تهذيب
لاخلاق بطور الجزائر وتعديلاتها وان تسهل
اهم طريق المرافعات والاحكام القانونية ادى
التريفيق والاحكام وان تخفف عليهم مصاريف
المرافعات وبذلك لهم توزيع اموال الجارية التي
عليهم على احسن اسلوب وان تتخذ الحكومة
التدابير اللازمة لمزاولة الربى وذويه فوهه حقيقة
السياسة الحقيقية الواحدة اللازم سالوكها بفعالية
الجزائر وهذه السياسة يمكن ان تضمن فيما
حاصلها تحسين حال اهل الجزائر حسا ومعنى
حيث كانوا قوما نادرات فرنسا كماليتهم وحضانتهم
وذلك موافق ايضا للاثار التي اتبعتهما فرنسا من
سنتين متتالمة ولما هي مجبولة عليه من حب
سيادة العدل ولسداء المعروف وفي جعلها لامة
الجزائرية على الحالة التي يجب ان تكون
نايها ولها القدرة عليها لتكثير اسرود الممالك
الفرنسية فتلقى الحاضرون هذه الملاحظات
بمزيد لاستخسان

ثم قام السيوريو بومرور ورد على السيوريو طومسون
ما اراد بخصوص الميراثية مرجحا لاسباب رفضها
واثن يفتق بنا المجال عن الاتيان على جميع
تفاصيل جواب السيوريو بومرور فلا يجيب لنا عن
ذكر ما قرره بخصوص السياسة اللازم سالوكها مع
لاهالي ونس خطابه في هذا الخصوص
قد وقع التصريح بالفاظ الشدة الجزائرية
والجنسية الجزائرية وسال البعض هل دخلت
الجزائر في طور المشاكل الجديدة وهل خابست
المساعي في امتيطان الافرنج بها وهم نزلاء لم
يتسلطوا لاقامتهم قط عجزوا عن تعمير الارض
بانفسهم فلا بد من النظر في صحة هذا الكلام
وعندها واذا افكر الانسان فيما قامت به الدولة
الفرنسية منذ ستين سنة من صرف الاموال
والرجال ودفن المالاين بالارض وضرب العشر
على ميزانيتها وما جمعه من القوي لتأسيس
مستعمرة وانما رغبا على ذلك لا زال القوم يتساءلون
هل كانت المساعي قيمة فان المسألة تكبر
وتثور من عجاجة التنقيب فالذي ينبغي تحققة
هو ان هذا القطر هل نفذت قوته لاستعمار

لا وقد كانت لدينا هذه القوة في يادي الامر
ولكن جاء في التواريخ ان اقواما عديدين كانت
لديهم هذه القوة فالتفوها فهل فقدت عنصرها من
ياترى وهل تصدنا ان نسلم في مجاورة بقية الامم
لاستقام هذا العالم الذي يلوح منه انه صنع
القرن التاسع عشر (استخسان) ففي مثل هذه
المسائل العويصة ينبغي التدور باكمل انصاف
اصرف النظر في هذه المسألة وقد تشكل السيوريو
طومسون من اظهاري ما لنا من العائت وكشف
القلب عن ما ارتكبه من الزلل في تنظيمه لقطر
الجزائر قبل مثل هذه المسألة تتمتع بالخلم والصفح
اما يلزم اماطة الغمغ واطهار انوار الحق عن
هذه المامتب حيث لم يكن سبيل لكفها وردفها
سوى اظهارها (استخسان) ولهذه الغاية جوت
نظري في المسائل التي وقعتموها الملا وامم فتحة
حي ان تعرف الطريقة الجاري عليها تعمير قطر
الجزائر بالسكان اي توطن الفرنسيين بارض الجزائر
ففي يوم استيلاء على هذا القطر لاطع دابر
العوامين الذين شوهوا بحال الحكم المتوسط وجدنا
قوما مغايراي ورجدة لاطع ولا اعني بالخطاط
القوم انكار ما لهم من الخصال الحميدة (احسن)
جدا احسن جدا بل الامر بعكس ذلك وهو ان
ذلك القوم اجمع كماله لاقوام الشريفة وهم قوم
انظر وا على التجارة بصغر الموت يحاط على عوائد
وطباعدود يادع جعلها حصنا منيعا للتجارة ليد حسر
جدا احسن جدا) ومثل خطبه انما هو في نقله
وتعداد اثارها وجهله وعجزه فلانة اضعا
العجز عن مجاورة لامة لاوربانية في مصراع
التمرد احسن جدا احسن جدا) وكيف السبيل
الى ضبط علائقها مع ذلك فلا فية واجبة واقفا
لالمالين لاول زحفهم الى الصحراء كما جرى
باسترااليا وامريكا الشمالية فهذا فحش يوافق
عليه من قسك بقاعدة ان لاقوام الغلبة تطرد
المغلوبية فتقل محاجم وهذا الوجه لم يتخطى بل
الفرنسيين بطر احسن جدا احسن جدا)
الوجه الثاني استعمال ابن البلاد واستخدمه
في مصاحبة الغالب وهذه الطريقة جرى بها
العمل في مستعمرات اقصى الشرق كماله الهند
الانكليزية والفلمنيكية ولكن لابين العرب نفيس
كل شغل ونخلة لا تشك فكرة ولو بتشخيص
نفعه الخاص فيها
الوجه الثالث الاطلا لاقوام بعضها بعضا كالانكحة
بين العرب والافرنج واما البقول فلما ان تفكر
بادخالهم تحت ترتيب امين مما على العرب
وابدنا حب لاستقلال فيهم بالارباح الخاصة
(احسن جدا) فلذلك بقي عليا هرامر لم يسبق
له نظير بالعلم بان نقول للعرب اننا لا نستأصلم
ولا تشبهكم ولا نبت دين عيسى فيكم ولا نول
لاضمم اليكم بالانكحة ومع هذا فقصدنا رفعة
شانكم وتقديركم حتى تكونوا مثنا ونحن مضمون
على القيام بهذه المأمورية وان صرفنا فيها قرونا
فوقع ذلك من الحاضرين مرقع لاستخسان

منسورات

من اخبار ايطاليا ان الحكومة بوات ساحة

المريض الثعب عن دولة مراکش السيد
جميدة بن علي عامل وطن
الفصل الاول
الحذود التي كانت سابقا بين المغرب والدولة
التركية تبقى بينهما بين الجزائر والمغرب (الى ان
قال)
الفصل الرابع - الصحراء لاهد فيها بين المملكتين
لان ارضها لا تحسب بل هي موعى لدواب
المملكتين يتراون بها للرعي والمال اللازم وكل من
المملكتين اليد المطلقة في اجراء الحقوق على
رعاياه بالصحراء غير انه اذا لزم احدهما فاديب
رعاياه في حال اشتباك مع رعايا الدولة الفانية
فام في ذلك التصرف التام ولكنه لا يتدخل
في رعايا الدولة الثانية (ثم عدد القبائل التابعة
لمملكة مراکش والقبائل التابعة لحكم فرنسا
بالصحراء)
الفصل الخامس - هذا الفصل يتعلق بتعيين
اقصوى اى قبرى المملكتين فيجوزي عملهما في
هذا الغرض حسب العادة المقررة وبموجب ذلك
فكلاهما تعامل رعايا لاهرى بالرفق والرواية
التصور التابعة لمراكش هي قصور يش وقيق
والقصور التابعة لعونا بالجزائر هي العين الصفراء
والصفيقية وصله وتيوت وشلاله والعبيد
وبوسهون
حدث داخية
صبيحة يوم السبت الفارط قدم جناب السيوريو
رئيسو المكلف بمصاله فرنسا الاحترم قنصل اليونان
الجديدة للحضرة العلمية بمراسلة المملكة في مكتب
حافل حسب العادة المألوفة
وقد في ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٨٨
السيوريو سكوت وبرون قبل ان اعطى بمدة
مدودة بعينه من مستطلم سكوت استعمله كثيرا
لحصاري والذي حوصنى عليه ما به من وصول
المدارة والتطبيب التي فاقت مامولي في الرضى
الذين اشير به عليهم على مقتضى الفن وبغايت
السورر اشهدكم بهذه الشهادة التي هي لسان الحق
الطيب فونس قايس
اعلان
حانوت اشمويل حجاج بسوق الكبابجية
دد ٩٤
يوجد بالمثل المذكور جميع انواع نصف الملاف
من العالي الرفيع على اختلاف الالوان وجميع
انواع البستري من النوع القديم والجديد على
اختلاف الالوان ويوجد به جميع لاقمشة
والانواع التي يسوق البالي وغيرها اجميع باسعار
منهارة فمن اراد شيئا من ذلك فليات المكان
المذكور في كل وقت يجد ربه المذكور حاضرا
في فاته الايام وقد على حاضرتنا من الاقطار
العجمانية الشقة السارع الشيخ السيد
الحبيب الدراجي احد اعيان المتوطنين بالجماع